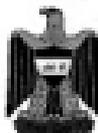


كوتلاری عێراق
داد کتای بالائی نوبتکەحکامی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٩/تعدنية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد
سعد الحمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق محمد السامي وجعفر ناصر حسين
والقرم فسه محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب الفهشليدي وعيسو صلاح التومسي
وميفائيل شمشون حسن مسورميس وحسين أبو الحسن المسالونين بالسفهاء
بلسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

المدعي : قاسم حسين عباس – وكيله المحامي صلاح الشرع .
المدعى عليها : رباب حمزة صالح .

الادعاء

ادعى وكيل المدعي ان المدعى عليها أفلتت الدعوى ١٢٦٥/ش/٢٠١٢ أمام محكمة
الأحوال الشخصية في التجنيد تطالب فيها التعويض عن الطلاق التصفي نتيجة إيقاع موافقة
الطلاق عليها استناداً للمادة ٣/٣٩ من قانون الأحوال الشخصية ، وأثناء نظر الدعوى طعن
المدعى بعدم شرعية نص المادة أعلاه للأسياب التي أوردتها ومنها ان الأصل في الطلاق
الإلزامي ، وهو أمر مشروع في الإسلام بطلاق الخلاء ، وعلى ضوء هذا السطع فلنقلته
محكمة الأحوال الشخصية بتقديم دعوى الطعن التي المحكمة الاتحادية العليا ، وفي اليوم
المتبع للترافعة لم يحضر المدعى ولا وكيله ولا المدعى عليها او من يمثلهم رغم تبليغهم
ووفقاً للقانون واستناداً لأحكام النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥
قرر نظر الدعوى بغيب الطرفين لأنها صالحة للحكم والقهم ختام الترافعة وقهم القرار علناً
القرار

لدى التفتيح والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعى في هذه الدعوى طعن
بشرعية نص المادة (٣٩) من قانون الأحوال الشخصية التي ترتب التعويض عن الطلاق
التصفي لان الأصل في الطلاق هو الإلزامي . وهو أمر مشروع وبناء على ذلك فلا يلتزم
بالتعويض عن إيقاعه الطلاق . وتوجد المحكمة الاتحادية العليا ان المدعى وجه الدعوى بعدم
شرعية نص المادة (٣٩) من قانون الأحوال الشخصية ضد مطلقته رباب حمزة صالح في
حين انها لاصلح خصماً في دعوى عدم شرعية نص المادة المذكورة . ذلك ان المادة (١)

كوت ماري عراقي
داد كاري بالائي نيوتيكادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٩/العدلية/٢٠١٢

من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ التيقررت في المدعي عليه لكي تصح خصوصته ان يترتب على اقراره حكم بتقدير صدور اقرار منه وان يكون معلوماً او مزمناً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى ، وحيث ان المدعي عليه لم تكوّن لتسريع المعادة المعترض عليها مستوراً ولا يترتب عن اقرارها في حالة صدور اقرار منها وبإلغاء هذه المادة فتسريح الدعوى واجبة لرد من جهة الخصومة ، عليه قرر الحكم برد دعوى المدعي من هذه الجهة وبتمحيه المصاريف وصدر القرار بالاتفاق في ٢٦/١١/٢٠١٢ .

الرئيس
منحت المحمود

العضو
فروز محمد الماسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
كريم طه محمد

العضو
كريم احمد باهان

العضو
محمد صالح الشليبي

العضو
عواد صالح العمري

العضو
ميثال شعثون قيس كوركي

العضو
حسين ابو الكين